

شادة ٤ - يُفتح حساب خاص للعمليات التي تباع على القطن وتخصص إيرادات هذا الباب أولاً لسداد واستهلاك السندات والأذونات المرخص بإصدارها وما يتبقى بعد السداد يضم إلى الاحتياطي العام .

شادة ٥ - تُدرج في قسم الدين العام من ميزانية مصروفات الدولة المبالغ اللازمة سنوياً لسداد فوائد ومصروفات خدمة القرض المنقسم ذكره .

شادة ٦ - كُلى وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

شامر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٦٥ (٥ مايو سنة ١٩٤٦)

شأروق

شامر حضرة شاحب الجلالة

شئيس شجلس الوزراء

شماعل شهدق

شوزير المالية

شماعل شهدق

شانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتمداً إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥-١٩٤٦

شحن شأروق شالأول ملك شحصر

شور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥/١٩٤٦ القسم ٤ "مجلس الوزراء" فرح ١ "رياسة مجلس الوزراء" باب ١ "ماهيات وأجر ومسئوليات" اعتماداً إضافي قدره ٢٠٠ جنيه (مائتا جنيه) لرفع وظيفة السكرتير العام لمجلس الوزراء من درجة مدير عام "١" إلى درجة وكيل وزارة .
شأوخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

شادة ٢ - كُلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

شامر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٦٥ (٥ مايو سنة ١٩٤٦)

شأروق

شامر حضرة شاحب الجلالة

شئيس شجلس الوزراء

شماعل شهدق

شئيس شجلس الوزراء

شماعل شهدق

شوزير المالية

شماعل شهدق

شادة ٢ - كُلى وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

شامر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٦٥ (٥ مايو سنة ١٩٤٦)

شأروق

شامر حضرة شاحب الجلالة

شئيس شجلس الوزراء

شماعل شهدق

شوزير المالية

شماعل شهدق

شانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦

بالترخيص بإصدار قرض لتمويل القطن الذي تشتريه الحكومة

شحن شأروق شالأول ملك شحصر

شور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - شؤذن لوزير المالية لتمويل القطن الذي تشتريه الحكومة في أن يصدر في مصر بالشروط والأوضاع التي يحددها بموافقة مجلس الوزراء :

(١) قرضاً لا تتجاوز قيمته ثلاثين مليوناً من الجنيهات لمدة سبع سنوات تطرح للاكتتاب بجملة واحدة أو على دفعتين بالقيمة الاسمية ، وبضائفة سعرها ٢ ١/٤ في المائة سنوياً تدفع في آخر كل ستة أشهر .

(٢) أذونات على الخزائنة لا تتجاوز مجموع قيمتها ١٢ مليوناً من الجنيهات تعرض على طرائح متتابعة موزعة على ثلاثة أشهر تفصل بينها فترات متساوية ولا يعلن عن سعر فائدها سلفاً ، ويجوز بحسب ما يقرره مجلس الوزراء على ضوء ما يستجد من الظروف يقتطع من المبالغ المذكور ثلاثة ملايين من الجنيهات لإصدارها في شكل سندات على الخزائنة لمدة سنة .

شادة ٢ - شأجوز للحكومة في أى وقت بعد انقضاء سنتين من تاريخ إصدار القرض المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة السابقة أن تقوم بسداد هذا القرض بقيمته الاسمية ، وكذلك باستهلاكه بطريق الشراء من السوق إذا كان سعر السوق أقل من القيمة الاسمية ، وإلا جرى الاستهلاك بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع بجملة علنية .

شأن حالة الاستهلاك يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

شادة ٣ - شعفى السندات والأذونات الصادرة طبقاً للسادة الأولى من هذا القانون ، وكذلك فوائدهما من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة أو مستقبلية فيما عدا رسم الأيلولة على التركات .